١٩٦

مجلة محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم

196

مجلة التربية

مجلة محكمة تصدر عن اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم

AL-TARBIYA MAGAZINE

Issued by Qatar National Commission for Education, Culture and Science

٩ حلقة نقاشية لمراجعة السياسة التعليمية لدولة قطر

٢٣ ظاهرة الدروس الخصوصية .. التشخيص والعلاج

٥٥ من الجودة إلى الإبداع .. بدائل لتفعيل منظومة التعليم

٨٧ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في دولة قطر

١١٣ دور التواصل الاجتماعي في تعزيز الاندماج الثقافي

٢٠٥ دور الشباب القطري في العمل الاجتماعي وتنمية المجتمع

MEETING STUDENT NEEDS

P . 1

العدد ١٩٦ - السنة الثامنة والأربعون - سبتمبر ٢٠١٩

NO. 196 Fourty - Eights September 2019

الثقافة

الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في دولة قطر

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

ص ٨٧ – ص ١١١

دور التواصل الاجتماعي في تعزيز التنوع والاندماج الثقافي

د. حسين الأنصاري

ص ١١٣ – ص ١٢٧

رؤية جديدة عن الأصل الخليجي الرافديني المشترك للسومريين

د. قصي منصور التركي

ص ١٢٩ – ص ١٥٣

العوامل الاجتماعية للاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني

د. عبد الرزاق محمود إبراهيم

ص ١٥٥ – ص ١٧٨

التفكير السلبي لدى عينة من مرضى الضغط الدموي

د. العايش آمال - د. علي قويدري

ص ١٧٩ – ص ٢٠٤

دور الشباب القطري في العمل الاجتماعي وتنمية المجتمع

فاطمة النعيمي

ص ٢٠٥ – ص ٢٤٤

طه حسين عميد الأدب العربي المفترى عليه

بهاء الدين أحمد صابر

ص ٢٤٥ – ص ٢٨٠

علوم واتصال

وكالات الأنباء متعددة الجنسيات

د. محمد فريد محمود عزت

ص ٢٨٣ – ص ٣١٤

العوامل الاجتماعية للاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني

بحث سوسيولوجي ميداني في مدينة تعز

الدكتور /عبد الرزاق محمود إبراهيم

إقليم كردستان – الجمهورية العراقية

المقدمة

يعد موضوع الاستهلاك من المواضيع التي حظت باهتمام عدد من التخصصات العلمية مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع و الأنثروبولوجيا وعلم النفس وغيرها[1]، لما يمثله هذا الموضوع من أهمية وتأثير بالغ في حياة الأفراد والمجتمعات عامة، فقد عني عدد من علماء الاجتماع بهذا الموضوع ودرسوه من جوانب متعددة وحاولوا تشخيص العوامل المؤثرة فيه والنتائج المترتبة عليه، وقد تزايدت في العقود الأخيرة ميول استهلاكية حادة لدى عدد من المجتمعات الصناعية منها وغير الصناعية بل أن هذه الظاهرة بدأت تغزو حتى المجتمعات النامية والفقيرة ولكنها في هذه المجتمعات تلبس ثوب التمظهر فيكون الاستهلاك مظهريا متأثرا بعوامل التباهي والتفاخر ومرتبطا بالمركز والمكانة والوجاهة الاجتماعية التي صار ينظر لها وتقاس في المجتمعات النامية ليس بما يملك الشخص إنما بما يستهلكه أو يبذره في الحياة الاعتيادية أو في المناسبات المتعددة.

كما يتأثر الاستهلاك المظهري بالتقليد والمحاكاة حيث أصبح الناس أكثر تأثرا بالإعلام حتى تحولت الكثير من الوسائل الإعلامية إلى وسائل إعلانية وذلك ليس مجال بحثنا أو اهتمامنا. كما لا يخفى على أحد دور وتأثير بعض القيم والعادات والأعراف والتقاليد الاجتماعية في هذا المجال سواء في الأوضاع الاعتيادية التي يمر بها الأفراد أو أثناء المناسبات الشخصية أو العامة، حيث يتم ممارسة شتى أساليب الاستهلاك المظهري القائم على التفاخر والمباهاة بغض النظر عن مدى الحاجة الفعلية أو العملية لهذا الاستهلاك، ظناً منهم أن مثل هذا النمط من السلوك إنما يعزز المكانة والمركز الاجتماعي الذي يحتله الفرد في المجتمع ويبعد عنهم الاتهام الذي قد يوجه لهم بأنهم يتصفون بالبخل والشح. فالمجتمع العربي بعامة والمجتمع اليمني بخاصة يعطي أهمية كبيرة لمثل هذا النمط من السلوك الاستهلاكي ويعد ذلك من باب الكرم والجود

وأن من لا يفعل ذلك إنما هو بخيل وشحيح على نفسه وعلى الآخرين من أهله أو أصدقائه أو الذين حوله.

إن انتشار ظاهرة الاستهلاك المظهري وتكون اتجاهات فردية واجتماعية تحبذ وتدفع نحو الاستهلاك الترفي القائم على التفاخر والمباهاة والتمظهر يترتب عليه انعكاسات اجتماعية واقتصادية ونفسية خطيرة على الأفراد خاصة والمجتمع عامة من خلال ما يترتب عليه من تبذير وتبديد للموارد وهدر للملكية وضياع لرؤوس الأموال في مجالات غير بناءة ولا تخدم المجتمع وتعيق تنميته وتطوره، بخاصة ونحن نعلم مدى شحة الموارد المادية في المجتمع اليمني وانخفاض معدل دخل الفرد.

وبسبب أهمية وخطورة هذه الظاهرة على الأسرة والمجتمع شرع الباحث في دراستها بشكل واقعي وميداني من أجل تحديد العوامل الاجتماعية المؤثرة فيها.

المحور الأول: الإطار المنهجي والنظري:

تم في هذا الفصل تحديد مجموعة من الإجراءات المنهجية والنظرية التي استعان بها الباحث في سبيل إنجاز دراسته، ومن هذه الإجراءات ما يأتي:

١) أهمية وأهداف البحث.

تنبع أهمية هذا البحث من خطورة الظاهرة التي يتصدى لها، فظاهرة الاستهلاك المظهري يترتب عليها انعكاسات سلبية خطيرة على الأفراد والأسرة والمجتمع بشكل عام، ومن ثم لابد من القيام ببحثها ودراستها ميدانيا، ويمكن معرفة أهمية هذا البحث من خلال ما يمثله من أهمية علمية من جهة وأهمية عملية من جهة أخرى، من هنا جاء تحديدنا لأهمية هذا البحث حيث يمثل التراث النظري والعلمي لأي علم أو تخصص بما ينجزه المتخصصون بهذا العلم من دراسات وبحوث نظرية أو ميدانية، ويأمل الباحث أن يمثل بحثه هذا إضافة علمية إلى التراث النظري والعلمي في مجال علم الاجتماع، كما يأمل أن يكون البحث إضافة متميزة للمكتبة اليمنية في مجال الدراسات السوسيولوجية لظاهرة الاستهلاك المظهري التي حازت على الاهتمام من قبل تخصصات متعددة ولكن لم تحظ بنفس الاهتمام والدراسة في مجال علم الاجتماع.

إن تناول ظاهرة الاستهلاك المظهري من خلال استخدام نظريات ومناهج ومفاهيم علم الاجتماع سيساهم في إلقاء الضوء على جانب مهم من جوانب الحياة الاجتماعية، وسيساعد الكثير من المتخصصين في مختلف العلوم المهتمة بهذا الموضوع، وسيمثل لهم خطوة من بين

عدد من الخطوات التي يقوم بها آخرون في نفس الاتجاه مما سيعمل على تراكم المعرفة النظرية في مجالات متعددة بعامة ومجال علم الاجتماع الاقتصادي بخاصة. حيث سيقوم الباحث بدراسة الموضوع وتحليله من وجهة نظر بعض النظريات السوسيولوجية لمعرفة مدى انطباقها على المجتمع اليمني، بخاصة ونحن نعلم أن أغلب هذه النظريات تمت صياغتها في المجتمعات الغربية، وبالتالي يأمل الباحث أن تساهم هذه الدراسة في اختبار هذه النظريات ومعرفة قدرتها على تحليل ظاهرة الاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني.

فضلا عن ذلك فإن لهذا البحث أهمية عملية تتمثل في ما يمكن أن يقدمه في مجالات متعددة منها أنه مهم للأفراد في المجتمع اليمني من اجل نشر الوعي بينهم في سبيل الحد من الاستهلاك المظهري في مجالات غير أساسية وليس لها فائدة، كما أن هذا البحث سيكون له أهمية بما سيكشف عنه من عوامل تدفع أفراد المجتمع اليمني نحو الاستهلاك التفاخري، وبالتالي سيكون هذا البحث بمثابة الأساس العلمي الذي يمكن أن تعتمده الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والإعلامية الرسمية منها وغير الرسمية والمهتمة بهذا الموضوع في سبيل الوقوف بوجه الاستهلاك القائم على التفاخر والتمظهر في المجتمع اليمني.

ويهدف هذا البحث التعرف على: -

١. دور خصائص مجتمع البحث مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والمهنة والدخل الشهري وحجم الأسرة في الاستهلاك المظهري.
٢. دور العادات والتقاليد الاجتماعية في الاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني.

٢) إشكالية البحث.

تعد العوامل الاجتماعية من بين أهم العوامل التي تؤثر بمجمل أنماط السلوك لدى الأفراد والسلوك الاستهلاكي خاصة، لذلك تمحورت الإشكالية الأساس لهذا البحث حول التساؤل الرئيس التالي:

"ما العوامل الاجتماعية المؤثرة في الاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني؟ "

وبما أن هذه الإشكالية تضم بين جوانبها العديد من العوامل المتشابكة والمترابطة التي يصعب دراستها حزمة واحدة، لذلك لجأ الباحث إلى تفكيك هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية يعالج كل واحد منها مجالا معينا وجانبا مهما من جوانب الظاهرة في المجتمع اليمني وكما يأتي:

١- ما دور خصائص مجتمع البحث مثل الجنس والعمر والمستوى الدراسي والمهنة والدخل الشهري والحالة الزوجية وحجم الأسرة في الاستهلاك المظهري.

٢- ما دور العادات والتقاليد الاجتماعية في الاستهلاك المظهري؟

٣) منهج البحث وأدوات جمع البيانات.

أ) منهج البحث:

استخدم الباحث عددا من المناهج في سبيل انجاز هذا البحث، وهذا التعدد سيخدم البحث في تحقيق أهدافه والإجابة على التساؤلات التي طرحها، واعتمادا على مبدأ التعدد المنهجي الذي ينصح به عديد من المتخصصين في علم الاجتماع[٢]، والذي يشير إلى ضرورة استخدام أكثر من منهج واحد في دراسة وتحليل الظاهرة الواحدة، ومن هذه المناهج منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، حيث قام الباحث باختيار عينة وتوزيع استبيان عليها وجمع البيانات منها في سبيل دراسة وتحليل ظاهرة الاستهلاك المظهري في المجتمع اليمني، فضلا عن ذلك فإن الباحث استخدم المنهج المقارن، من خلال إجراء المقارنات بين مختلف فئات العينة، بالاعتماد على معايير وأسس مقارنة مختلفة كالعمر والمستوى الدراسي والمهنة والدخل وحجم الأسرة ..الخ. كما تم استخدام المنهج الإحصائي من خلال استخراج النسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط ومربع كاي واختبار T-test & F-test واستخدامها في وصف وتحليل الظاهرة المدروسة.

ب) أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث الاستبيان أداة لإنجاز البحث، حيث تم إعداد استبيان يتضمن عددا من الأسئلة تغطي تساؤلات الدراسة كافة، وأفاد الباحث من الدراسات النظرية والميدانية السابقة حول الظاهرة نفسها في إعداد هذا الاستبيان، فضلا عن الملاحظات السديدة التي حصل عليها الباحث في هذا المجال من بعض الأساتذة في جامعة تعز ممن وافق على الاطلاع على الاستبيان وقراءته ووضع الملاحظات عليه في سبيل تقويمه لكي يكون بشكل أفضل وأدق لدراسة الظاهرة. فضلا عن ذلك فإن الباحث استخدم أداة الملاحظة بخاصة وإنه يعيش في هذا المجتمع منذ أكثر من عشر سنين ويلاحظ بعين الباحث الاجتماعي نمط السلوك الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع اليمني سواء في الأوقات الاعتيادية أو في المناسبات المتعددة، ولذلك سيوظف الملاحظة في سبيل التعرف على السلوك الفعلي للأفراد موضوع الدراسة [٣]، ولكي تكون الملاحظة وسيلة ثانية مكملة للاستبيان في جمع البيانات الميدانية.

٤) عينة البحث (طريقة الاختيار والحجم).

سنتناول في هذه الفقرة عينة البحث من جانبين الأول هو طريقة اختيار العينة والثاني هو

حجم العينة، ويتوقف اختيار العينة بطريقة عشوائية على مدى توفر إطار العينة والذي يمثل سجلا أو كشفا بأسماء المجتمع المدروس أو خارطة تمثل الوحدات السكنية للمجتمع المدروس[٤]، على أن يكون هذا الإطار حديثا ودقيقا وشاملا لكل مفردات مجتمع الدراسة، وبسبب عدم توافر مثل هذا الإطار فإن الباحث كان مضطرا لاختيار العينة بطريقة عمدية مع مراعاة تمثيلها لمجتمع البحث. وتم اختيار عينة البحث بعد التعرف على الأحياء السكنية الموجودة في مدينة تعز، حيث تم تقسيم هذه الأحياء إلى أحياء مترفة وأخرى متوسطة والثالثة أحياء فقيرة، وبعدها تم اختيار أحد الأحياء بالطريقة العشوائية البسيطة ممثلا للأحياء المترفة، وتم اختيار أحد الأحياء ممثلا للأحياء المتوسطة وحيا ثالثا ممثلا للأحياء الفقيرة.

وفيما يخص حجم العينة، فإن الباحث اختار (٢٢٨) مفردة للدراسة الميدانية لغرض جمع البيانات منها، موزعة على الأحياء الثلاثة، وقد تمثلت وحدة العينة بالأفراد المدروسين الذين طبق الاستبيان عليهم للإجابة عليه.

٥) الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تمّ ترميز وتفريغ البيانات الميدانية إلكترونيا من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(Spss)، ثم تمت معالجتها وتحليلها واستخراج المعاملات الإحصائية كافة مثل التكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط كمعامل ارتباط بيرسون أو معامل ارتباط الرتب (سبيرمان) أو التوافق أو الاقتران أو معامل مربع كاي...إلخ.

٦) نظرية البحث.

يقصد عادة بالإطار النظري ذلك التوجه النظري الذي يستخدمه الباحث دليل عمل وموجه يخدم البحث ويوجهه نحو الهدف المطلوب، فالإطار النظري عبارة عن نظرية ما أو تيار أو اتجاه نظري يفسر به ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، كما أنه يشكل دعامة نظرية يرتكز عليها الباحث لتحليل هذه الظاهرة أو المؤسسة أو تلك[٥].

بناء عليه فان الباحث اعتمد النظرية البنائية الوظيفية إطارا نظريا لبحثه حيث تعد هذه النظرية من أهم النظريات الاجتماعية وأكثرها شيوعا في علم الاجتماع، ويجمع أصحاب هذه الاتجاهات النظرية - رغم الاختلافات الفرعية بينهم - أن البناء الاجتماعي هو الكل الذي يتألف من أجزاء وأنساق اجتماعية إنما يستمر في البقاء طالما وأن كل نسق من مكوناته الفرعية يعمل

من أجل هذا الكل، بمعنى آخر فان كل نسق من الأنساق الاجتماعية يساهم بشكل أو بآخر في استمرار النسق الأعم والأشمل، وأنه إذا ما حصل خلل أو قصور في أي من هذه الأنساق الفرعية إنما سينعكس سلباً على باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى ومن ثم على استقرار البناء الاجتماعي بكامله، فبقاء البناء الاجتماعي واستمراره يتوقف على بقاء الأنساق الاجتماعية الفرعية واستمرارها بالعمل بشكل مناسب وسليم[٦].

لذا نجد أن النظرية البنائية الوظيفية تصلح إطارا نظريا للبحث، بخاصة ما طرحه عالم الاجتماع الأمريكي روبرت ميرتون الذي تناول عددا من التفاصيل في النظرية البنائية الوظيفية في محاولة منه لنقدها وتعديلها عن مسارها الذي يعده خاطئا وقاصرا[٧]، إلا أن ما يعنينا هنا هو ما قدمه هذا العالم في مجال ضرورة ربط النظرية بالواقع الأمبيريقي[٨]، وهذا ما نسعى لتحقيقه في هذا البحث الميداني الذي يستند إلى إطار نظري محدد هو النظرية الوظيفية عند روبرت ميرتون، فضلا عما قدمه في مجال الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة، والأساس في طرح هذين المفهومين هو الخلط بين الحوافز الذاتية والوظيفية، مما يستدعي التمييز بين الحالات التي تتوافق فيها الأهداف الذاتية مع النتائج الموضوعية، وتلك التي تتجاوزها، أي ظهور نتائج لم تكن متوقعة أو لم يكن الفاعل على وعي بها، فالوظائف الظاهرة هي تلك النتائج الموضوعية المقصودة والتي يعيها الفاعل عند قيامه بالفعل، أما النتائج الموضوعية التي جاءت بدون قصد أو وعي مسبق فهي الوظائف الكامنة.

ويكاد يتفق مع هذا الطرح ثورستاين فبلن وخاصة في تناوله لأنماط الاستهلاك، إذ وجد أن شراء سيارة لا يقتصر على الوظائف الظاهرة كتوفير المواصلات وإنما يتضمن وظيفة كامنة ترتبط بمؤشرات المكانة، فنوع السيارة وحجمها يصبحان من دلالات المكانة[٩].

لذلك ستساعدنا مفاهيم العالم ميرتون على فهم وتحليل الوظيفة الظاهرة لأنماط الاستهلاك المظهري، وبالوقت نفسه فإن مفهوم الوظيفة الكامنة سيساهم في فهم وتفسير ما يظهر على أنه سلوك غير عقلاني للأفراد من خلال تبنيهم لأنماط السلوك الاستهلاكي المظهري والتفاخري.

ويقترح ميرتون أن يتم تناول الظاهرة الاجتماعية وصفا أولا ثم الانتقال إلى التحليل كمحاولة لكشف المعنى أو ما يسميه بالدلالات العقلية والعاطفية التي يتضمنها الفعل أو النشاط[١٠]، وهذا ما سيقوم به الباحث في سبيل دراسة وفهم الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة لظاهرة الاستهلاك المظهري لدى أفراد المجتمع اليمني، من خلال الوصف أولا ثم الانتقال إلى مرحلة

التحليل للسلوك الاستهلاكي التفاخري.

إن اختيارنا لهذه النظرية إطارا نظريا في هذا البحث نابع من إيماننا بأن النشاط الاستهلاكي للأفراد في المجتمع اليمني في الغالب يكون متأثرا بعدد من العوامل التي قد يكون بعضها واضحا وظاهرا ومفهوما من قبل الأفراد أنفسهم، كما أنه قد يكون متأثرا ببعض العوامل المستترة أو الكامنة وغير المقصودة أو غير المُدركة من قبل الفرد المستهلك، وهذا ما سيعمل البحث على تشخيصه وتحليله.

٧) حدود البحث.

تمثلت حدود البحث بما يأتي:

١- الحدود الجغرافية:

شمل هذا البحث جميع الأحياء السكنية الواقعة في الحدود الإدارية لمدينة تعز التي تضم أربع مديريات هي مديرية المظفرية ومديرية القاهرة ومديرية صالة ومديرية التعزية حسب التقسيم الإداري المتبع حاليا في محافظة تعز.

٢- الحدود البشرية:

تشمل الحدود البشرية لهذه الدراسة سكان مدينة تعز من كافة الفئات الجنسية والعمرية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية.

٣- الحدود الزمنية:

بدأ الباحث بتوزيع الاستبيان على العينة بتاريخ ١/ ٢٠١٨/٩م وتم جمع استمارات الاستبيان بعد إجابة المبحوثين عليها بتاريخ ١/ ٢٠١٨/١٠م.

٨) تحديد المفاهيم.

ستوضح هذه الدراسة العديد من المفاهيم المتعلقة بالموضوع المدروس وكما يأتي:

١- العوامل الاجتماعية:

يعرف العامل الاجتماعي بأنه "كل ما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأفراد أو الجماعات ويوجد العامل الاجتماعي إذا تأثر السلوك حتى لو كان متعلقاً بفرد واحد بشخص آخر أو جماعة سواء كان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص موجودين من الناحية المادية أو غير موجودين[١٠]".

كما يشير مصطلح (اجتماعي) "إلى أي سلوك أو اتجاه يتأثر بالخبرة الحاضرة أو الماضية

لسلوك أشخاص آخرين أو السلوك الذي يتجه نحو الآخرين والسلوك المتأثر بهذا الوعي"[١١].

أما التعريف الإجرائي لمفهوم العوامل الاجتماعية في هذا البحث فهو:

"مجموعة الظروف والمتغيرات والقوى المتفاعلة مع بعضها البعض والمؤثرة في سلوك الأفراد الاستهلاكي في المجتمع اليمني، والتي يمكن تحديد أهمها كما يأتي: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المهنة، الدخل الشهري، الحالة الزوجية، حجم الأسرة".

٢- الاستهلاك المظهري.

يعرف مصطلح استهلك المال لغويا في لسان العرب وفي القاموس المحيط بمعنى أنفق وأنفد وأهلك[١٢]، وبذلك يأخذ هذا المصطلح معنى الإنفاق أو الإهلاك.

أما المعنى الاقتصادي لمفهوم الاستهلاك فهو: "مجموع ما ينفق من مال في شراء السلع والخدمات"[١٣].

كما يعرفه أحمد زكي بدوي في معجم المصطلحات الاقتصادية بأنه "النشاط الذي يُشبع به الإنسان حاجاته"[١٤]. بينما يعرف في الموسوعة الاقتصادية على أنه:" تدمير أو هلاك السلع والخدمات المنْتِجَة، وذلك عن طريق الاستعمال" .

ويمكن القول إن الاستهلاك هو عبارة عن إنفاق المال في سبيل الحصول على الخدمات والسلع والحاجات الضرورية منها وغير الضرورية.

أما مصطلح الاستهلاك المظهري فيقصد به إنفاق أو إهلاك المال دون رشد أو عقلانية من أجل الحصول على السلع والخدمات الكمالية غير الضرورية والثانوية لغرض التباهي والتفاخر دون تحقيق أية فائدة عملية مباشرة تعود على المستهلك.

المحور الثاني: تحليل بيانات الدراسة الميدانية:

١- الجنس

توزعت العينة بين الجنسين بواقع (٤٩٪) من الذكور وحوالي (٥١٪) من الإناث، وهي نسبة تكاد تكون متساوية بين الجنسين ومقاربة لنسبة الجنس في المجتمع، إن تقارب النسبة بين الجنسين في العينة يزيدها تمثيلا لمجتمع البحث خاصة لأنها أعطت تمثيلا متساويا تقريبا للجنسين.

جـــدول رقم (١)

يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية ٪
ذكـــــر	١١٢	٤٩ ٪
أنثـــــى	١١٦	٥١ ٪
المجمـــــوع	٢٢٨	١٠٠ ٪

إن تركيزنا في هذا البحث على الاستهلاك المظهري الذي قد لا يكون متساويا بين الجنسين، إذ تشيع نظرة في المجتمع اليمني على أن النساء أكثر استهلاكا من الرجال وأن المرأة عندما تدخل السوق لا تخرج منه حتى تقضي على كل ما تحمله من نقود، وهذا ما تؤكده البيانات الميدانية لهذه الدراسة، حيث يرى أغلب أفراد العينة وبنسبة(٦١٪) أن النساء أكثر استهلاكا من الرجال، كما يرى أغلب أفراد العينة وبنسبة(٥٩٪) أن النساء يسرفن كثيرا في شراء لوازمهن الشخصية مثل العطور والماكياج، بل وأكثر من ذلك أنهن يبالغن في متابعة المنتجات الحديثة (الموضة) وأكثر من الرجال كما يرى (٧٧٪) من العينة المدروسة، ويفسر أفراد العينة سبب إسراف النساء في الشراء والاستهلاك المظهري بأنهن لا يتعبن في المال الذي بين أيديهن، خاصة وأن نسبة كبيرة منهن لا يعملن ولا يحصلن على دخل وإنما يعتمدن في مصروفهن إما على الوالد أو الإخوة أو الزوج.

وقد بلغت قيمة تي تيست(T-TEST) للاستهلاك بين الرجال والنساء حوالي(١,٣٦) وهي غير دالة عند معنوية (٠,٠٥) وهذا ما يشير إلى عدم وجود فرق بين الرجال والنساء في الاستهلاك، حيث بلغ متوسط الاستهلاك الكلي للرجال حوالي(٦١) ألف ريال في حين بلغ متوسط استهلاك النساء حوالي(٥١) ألف ريال، وهذا الفرق لا يعد كبيرا، ولذلك يمكن القول إن النساء لسن أكثر استهلاكا من الرجال، وقد يعود ذلك إلى أن أغلب أفراد العينة هم من الذكور الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إعالة الأسرة بحكم كون المجتمع اليمني مجتمعا ذكوريا ومن ثم فإن إعالة الأسرة تقع في الغالب على الرجال وقليل من الأسر تعيلها النسوة فضلا عن أن الرجال أكثر استهلاكا في فقرة مهمة في المجتمع اليمني وهي الاستهلاك اليومي للقات، حيث تدفع نسبة عالية من الرجال وبلغ عددهم(٨٢) مبحوثا وبنسبة(٧٨٪) من الذين يستهلكون القات من أفراد العينة، في حين أن نسبة النساء اللاتي يستهلكن القات تعد قليلة قياسا

بالرجال حيث بلغ عددهن حوالي(٢٣)مبحوثة وبنسبة(٢٢٪) من مستهلكي القات في العينة، حيث يدفع الرجال مبالغ كبيرة لشراء القات يوميا . فقد بلغ متوسط استهلاك الرجال من القات حوالي(١٥) ألف ريالا في حين بلغ متوسط استهلاك القات للنساء حوالي(٩) آلاف ريال فقط. فضلا عن الفرق في متوسط ما يصرفه الرجال في مجال التدخين (السجاير والتنباك والمعسل) الذي بلغ حوالي(٤٥٠٠) ريالا في حين بلغ متوسط استهلاك النساء حوالي(٢٨٠٠) ريال، وكل هذه الزيادة في متوسط استهلاك الرجال في مجالات لا تعد أساسية للحياة هي التي ترفع من معدلات استهلاك الرجال. وعلى الرغم من أن النساء يستهلكن في مجالات خاصة بهن كالماكياج والشامبو والعطور حيث بلغ متوسط استهلاكهن حوالي(٣٦٠٠)ريالا في حين بلغ متوسط استهلاك الرجال حوالي(٢٤٠٠) ريال، وهو فرق لا يعد كبيرا وغير دال إحصائيا كما ورد في معامل تي تيست. وبناء عليه فإن النساء ليس أكثر استهلاكا من الرجال في العينة المدروسة، بل العكس هو الصحيح وأن الرجال هم الأكثر استهلاكا من النساء.

٢- العمـــر:

يعد العمر من الخصائص الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر في أنماط السلوك الذي يتبعه الإنسان في المجتمع سواء في المناسبات أو في الأوقات الاعتيادية، كما أن المرحلة العمرية التي يعيش فيها الإنسان تؤثر في مدى تبنيه بعض القيم الاجتماعية دون أخرى، ومن هذا الجانب جاء اهتمامنا بالعمر باعتباره إحدى خصائص المبحوثين التي قد تؤثر في السلوك الاستهلاكي للمبحوثين.

بلغ الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين (٣٠،٧٥) سنة في حين بلغ الانحراف المعياري للأعمار حوالي (٩،٦٦) سنة، وقد كان أصغر المبحوثين بعمر (١٦) سنة في حين كان أكبر المبحوثين بعمر (٦٥) سنة. ولو عدنا للجدول رقم (٢) لوجدنا أن أغلب أفراد العينة تقع أعمارهم دون الثلاثين سنة وبما يساوي أكثر من(٦٠٪) من المبحوثين، وهو ما يشير إلى أن المجتمع اليمني مجتمعا فتياً وتزداد فيه نسبة الشباب إلى نسبة الكبار، وبلغت نسبة من هم فوق سن الثلاثين حوالي(٤٠٪)من المبحوثين.

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية

الفئـــات العمريـــة	التكرار	النسبة المئوية ٪
٢٠ ســنة فأقـــل	١٧	٪ ٧,٥
٣٠ ســنة فأقـــل	١٢٠	٪٥٢,٦
٤٠ ســنة فأقـــل	٦١	٪٢٦,٨
٥٠ ســنة فأقـــل	٢٢	٪ ٩,٦
٦٠ ســنة فأقـــل	٦	٪ ٢,٦
٧٠ ســنة فأقـــل	٢	٪ ٠,٩
المجمـــــوع	٢٢٨	٪ ١٠٠

إن ارتفاع نسبة الشباب في العينة قد يؤدي إلى زيادة أنماط السلوك الاستهلاكي لديهم بتأثر السن، إذ غالبا ما يكون الشباب أكثر استهلاكا من كبار السن لأسباب متعددة منها قلة الخبرة والاندفاع والحماس والتأثر بالإعلانات في وسائل الإعلام المتعددة بشكل أكبر من كبار السن الذين يمتلكون الخبرة العالية في الحياة وقلة تأثرهم بالإعلانات المتعددة.

ومن خلال الدراسة الميدانية وبعد استخراج ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بلغت قيمته حوالي (٠,١٧) وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين العمر من ناحية ومجموع استهلاك المبحوث من ناحية أخرى، الأمر الذي يشير إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في الاستهلاك للمبحوثين غير العمر، وهذا ما سيعمل البحث على تحديده في الفقرات اللاحقة.

٣- المستوى الدراسي:

يعد المستوى الدراسي من بين الخصائص المهمة والمؤثرة في خصائص أخرى فمستوى الدراسة الذي حصل عليه الفرد يؤثر في المهنة التي يزاولها، التي بدورها تؤثر في الدخل الشهري الذي يحصل عليه مقابل العمل الذي يقوم به، كما أن الدخل الشهري يرتبط بشكل أو بآخر بمستوى استهلاك الفرد.

وتشير الدراسة الميدانية إلى أن ما يقرب من (٤٢٪) من أفراد العينة هم ممن أكملوا الدراسة الابتدائية أو يقرؤون ويكتبون أو أميين، في حين بلغ من أكمل دراسة الثانوية والمعهد والجامعة والدراسات العليا حوالي(٥٨٪)من المبحوثين.

جـــدول رقم (٣)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	النسبة المئوية ٪
أمي	٤٢	٪ ١٨
يقرأ ويكتب+ ابتدائي	٥٤	٪ ٢٤
ثانوي	٥٨	٪ ٢٥
معهد	٣٦	٪ ١٦
جامعي	٣٠	٪ ١٣
شهادة عليا	٨	٪ ٤
المجمـــــوع	٢٢٨	٪ ١٠٠

وبلغت قيمة معامل الارتباط سبيرمان(Spearman) حوالي(٠،٠٥) وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيف جدا بين المستوى الدراسي من جهة وبين مجموع استهلاك المبحوث من جهة ثانية، وقد يفسر ذلك بأن أصحاب المستوى الدراسي المرتفع يتمتعون بدخل مرتفع وذلك ما يعطيهم القدرة العالية على الاستهلاك، رغم عدم التزامهم بقيم اجتماعية سلبية في مجال الاستهلاك المظهري، أما أصحاب المستوى الدراسي المنخفض والذين لا يتمتعون بمستوى دخل مرتفع ويكونون متأثرين بقيم اجتماعية تقليدية وهذا ما يدفعهم إلى سلوك نمط استهلاكي مظهري في الكثير من الأحيان، ومن ثم فإن المستوى الدراسي هنا أصبح يؤثر بشكل محدود بأنماط الاستهلاك لدى أغلب أفراد العينة.

٤- المهنة

سبق القول إن المهنة التي يزاولها الفرد تتأثر بشكل كبير بالمستوى الدراسي الذي حصل عليه، كما أن المهنة تؤثر في مستوى الدخل الذي يستلمه، وذلك كله يؤثر في مستوى الاستهلاك

لدى المبحوث[١٧]، ومن خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن ما يقرب من (٧٠٪) من أفراد العينة يعملون بمهن متعددة، وحوالي (٣٠٪) من العينة عاطلين عن العمل، إن ارتفاع معدل البطالة في أي مجتمع يحد من قدرة الأفراد على الاستهلاك وتلبية ما تتطلبه الأسرة من مستلزمات الحياة الاعتيادية.

وقد توزعت مهن المبحوثين بين موظف حكومي حيث بلغت نسبتهم حوالي (٣٦٪) من العينة أو من يعمل لحسابه بنسبة (٢٢٪) أما من يعمل موظفا في القطاع الخاص فقد بلغت نسبتهم حوالي (١٢٪). وعلى الرغم من انخفاض معدل الرواتب الشهرية للموظفين الحكوميين ولكن يقابل ذلك أن هذا الدخل هو مضمون وشبه مستقر ولذلك يفضل الكثير من أبناء المجتمع اليمني العمل في القطاع الحكومي، لأن ذلك يضمن فرصهم في استهلاك ثابت ومستقر في حياتهم.

وعند استخراج قيمة معامل ف (F-TEST) من خلال تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بين المهنة من جهة وبين مجموع الاستهلاك الكلي للمبحوث بلغت قيمته (٢,٠٣٧) وهذه القيمة دالة عند معنوية (٠,٠٥) وهو ما يشير إلى وجود فرق معنوي بين المهن التي يزاولها أفراد العينة وبين حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات، وهو أمر طبيعي كون المهنة تؤثر بشكل كبير في مقدار الدخل الذي يحصل عليه المبحوث كما أنها قد تفرض عليه نمطا من السلوك الاستهلاكي يتناسب وحجم دخله الذي يحصل عليه.

جـــدول رقم (٤)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب حالة العمل خارج المنزل

م	المهنة	التكرار	النسبة المئوية ٪
١	موظف حكومي	٨٣	٣٦ ٪
٢	يعمل لحسابه	٥١	٢٢ ٪
٣	موظف قطاع خاص	٢٦	١٢ ٪
٤	عاطل عن العمل	٦٨	٣٠ ٪
	الإجمـــالي	٢٢٨	١٠٠ ٪

5- الدخل الشهري:

قد يكون الدخل الشهري من بين أهم المتغيرات تأثيرا في مستوى استهلاك الأفراد بشكل عام والاستهلاك المظهري بشكل خاص. وقد بلغ الوسط الحسابي للدخل الشهري لأفراد العينة حوالي(٤٧) ألف ريال[١٨]، والانحراف المعياري(٣٧) ألف ريال، في حين كان الوسيط حوالي (٤٠٠٠٠) ريال، وقد بلغ أعلى دخل (٢٠٠) ألف ريال وأقل دخل (٣) آلاف ريال. وتشير الدراسة الميدانية إلى أن أغلب أفراد العينة يستلمون دخولا أقل من (٧٥) ألف ريال شهريا حيث بلغت نسبتهم حوالي (٨٥٪). وهذا المستوى للدخل يعد قليلا مقارنة بأسعار السلع والخدمات التي تحتاجها الأسرة. ولكن في الوقت نفسه نجد أن اغلب أفراد العينة لا يعتمدون على رواتبهم التي يحصلون عليها مقابل عملهم فقط إنما يقوم بعضهم بعمل ثان وبنسبة حوالي (٢٨٪) ويحصلون مقابل ذلك على مرتبات تساعدهم على الإيفاء بمتطلبات الأسرة. في الوقت نفسه فإن نسبة كبيرة من أفراد العينة تقارب(٥٢٪)لا يعتمدون على ما يحصلون عليه من مرتبات إنما يساعدهم بعض أفراد الأسرة الآخرين ممن يحصلون على مرتبات لقاء عملهم، ومن ثم نجد أن متوسط ما تحصل عليه الأسرة من دخل شهري يرتفع كثيرا عن متوسط دخل رب الأسرة الأساس لوحده. وكل تلك المصادر المتعددة من المرتبات تشكل دخل الأسرة الإجمالي وتزيد من قدرتها على تلبية متطلبات أفرادها في مجال الاستهلاك بكافة أشكاله الأساسية والمظهرية.

جـــــدول (٥)

يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات الدخل الشهري

فئات الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية ٪
أقل من ٢٥٠٠٠ريال	٤٢	٪ ٢٦
أقل من ٥٠٠٠٠ريال	٧٦	٪ ٤٧
أقل من ٧٥٠٠٠ريال	٢٠	٪ ١٢
أقل من ١٠٠٠٠٠ريال	١٤	٪ ٩
أقل من ١٢٥٠٠٠ريال	١	٪ ٠,٦
أقل من ١٥٠٠٠٠ريال	٣	٪ ٢

أقل من ١٧٥٠٠٠ريال	١	٠,٦ ٪
أقل من ٢٠٠٠٠٠ريال	٣	٢ ٪
المجمـــــوع	١٦٠	١٠٠ ٪

وعند استخراج معامل الارتباط بيرسون بين الدخل الشهري وبين مجموع الاستهلاك الكلي للمبحوث بلغت قيمته (٠,٥٤) وهي تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة بين المتغيرين، مما يعني أن دخل المبحوث ربما يكون من أهم العوامل المؤثرة في حجم استهلاك الفرد، الأمر الذي نستنتج منه وجود عوامل أخرى تلعب دورا في حجم الاستهلاك الكلي للمبحوثين ولا يتوقف ذلك الاستهلاك على ما يحصل عليه الأفراد من دخل.

٦- الحالة الزوجية

ربما تلعب الحالة الزوجية للفرد دورا هاما في كمية ما يستهلكه، فالمتزوجون في الغالب يستهلكون أكثر من العزاب في الحاجات الأساسية للأسرة، أما العزاب فربما يميلون للاستهلاك المظهري بشكل أكبر من المتزوجين وذلك كونهم لا يعيلون أسرا خاصة بهم رغم كونهم قد يعيلون آباءهم وأمهاتهم أو إخوتهم وأخواتهم وبعض أقاربهم.

وتشير الدراسة الميدانية إلى أن حوالي (٤٥٪) من العينة هم من العزاب في حين كان حوالي (٤٧٪) من المبحوثين من المتزوجين لمرة واحدة، وبلغت نسبة المتزوجين أكثر من مرة أو المطلقين حوالي(٣٪) من أفراد العينة لكل منهما على حدة، وبلغت نسبة المطلقين حوالي(٢٪) من المبحوثين.

وعند استخراج قيمة مربع كاي لتحديد الفرق المعنوي بين الحالة الزوجية من ناحية وبين الحجم الكلي للاستهلاك بلغت قيمته حوالي(١٧,٣٠) وهو غير دال معنويا عند مستوى(٠,٠٥)، الأمر الذي يشير إلى أنه ليس هناك فرق معنوي بين العازب والمتزوج أو المتزوج أكثر من مرة أو المطلق أو الأرمل في مجال مجموع الاستهلاك الكلي، وقد يفسر ذلك بأن أغلب الرجال في المجتمع اليمني يعيلون أسرا سواء كانوا عزابا أو متزوجين، فالقيم والأعراف الدينية والاجتماعية تفرض على الأفراد التزامات اجتماعية تجاه أهليهم وأقاربهم وتقديم الرعاية والعون المادي لهم في كل الأوقات سواء في المناسبات المتعددة أو في الأوضاع الاعتيادية، وتعزيزا لذلك فقد اتفق أغلب أفراد العينة وبنسبة (٥٧٪) على أن الالتزامات والعلاقات الاجتماعية تسبب زيادة مصاريفهم الشهرية.

وعند استخراج قيمة معامل الارتباط فاي (PHI) بلغت قيمته حوالي (٠,٣٦) وهو ما يشير إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الحالة الزوجية من جهة والمجموع الكلي للاستهلاك، وهذا ما يعزز النتيجة التي حصلنا عليها من معامل مربع كاي، مما يعني أن تأثير الحالة الزوجية ضعيفاً ومحدوداً في معدل الاستهلاك الكلي للأفراد.

جـــــدول (٦)

يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة الزوجية

الحالة الزوجية	التكرار	النسبة المئوية ٪
أعزب	١٠٣	٪ ٤٥
متزوج	١٠٧	٪ ٤٧
متزوج أكثر من مرة	٧	٪ ٣
مطلق	٧	٪ ٣
أرمل	٤	٪ ٢
المجمـــــوع	٢٢٨	٪ ١٠٠

٧- حجم الأسرة

بلغ متوسط حجم الأسرة لأفراد العينة المدروسة حوالي (٧,٧) فردا وبلغ الوسيط حوالي (٧) أفراد وبانحراف معياري حوالي (٣,٥) فردا، وقد كانت أصغر أسرة مدروسة تتكون من فردين في حين بلغت أكبر الأسر المدروسة (٢٥) فردا.

وقد بلغت نسبة الأسر التي تتكون من أقل من خمسة أفراد حوالي (٣١,٥٪) من العينة، وبلغت الأسر التي تتكون من أقل من عشرة أفراد حوالي (٤٧٪) وبلغت الأسر التي يقل عدد أفرادها عن ١٥ فردا حوالي (٢٠٪) ولم تكن نسبة الأسر التي يزيد عدد أفرادها عن ١٥ فردا سوى حوالي (١,٤٪).

وتشير البيانات الميدانية إلى أن معدل حجم الأسرة في العينة المدروسة كان مرتفعا، بخاصة في مجتمع ينخفض فيه متوسط الدخل الشهري وترتفع فيه معدلات البطالة ، الأمر الذي يزيد من معدلات الإعالة سواء لكبار السن أو للصغار، وذلك كله يشير إلى زيادة الأعباء المادية والاستهلاك الكلي على الأفراد العاملين والذين يحصلون على دخل مقابل عملهم. وما يعزز

ذلك أن نسبة كبيرة من أفراد العينة وبنسبة تصل إلى (٤٤٪) اتفقوا على أن دخلهم لا يكفي احتياجاتهم أو احتياجات أسرهم ولذلك لا يستطيعون أن يدخروا شيئا ، ولم يتفق مع ذلك حوالي (٢٠٪) من العينة. ولذلك قد يضطر بعضهم وبنسبة تصل إلى (٤١٪) من العينة إلى الاستدانة من أجل شراء بعض السلع التي يحتاجونها لعدم توفر قيمتها لديهم.

وعند استخراج معامل الارتباط لمعرفة العلاقة بين متوسط حجم الأسرة من ناحية وحجم الاستهلاك الكلي للمبحوثين بلغت قيمته حوالي (٠،٣٤) وتشير هذه القيمة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية (طردية)ضعيفة بين متوسط حجم الأسرة من جهة وبين حجم الاستهلاك الكلي لها، وهو ما يعني أنه كلما زاد حجم الأسرة كلما زاد مجموع استهلاكها، وبنفس الوقت كلما انخفض حجم الأسرة كلما انخفض مجموع استهلاكها.

جـــــدول (٧)

يمثل توزيع أفراد العينة حسب فئات عدد أفراد الأسرة

فئات عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية ٪
أقل من ٥ أفراد	٦٩	٪ ٣١,٥
أقل من ١٠ أفراد	١٠٣	٪ ٤٧
أقل من ١٥ فرد	٤٤	٪ ٢٠,١
أقل من ٢٠ فرد	٢	٪ ٠,٩
أقل من ٢٥ فرد	١	٪ ٠,٥
المجمـــــوع	٢١٩	٪ ١٠٠

٨- حجم استهلاك المبحوثين

بلغ متوسط حجم الاستهلاك لكافة مجالات الإنفاق حوالي(٥٦) ألف ريال يمني، في حين بلغ متوسط الاستهلاك الكلي للأفراد المبحوثين حوالي(٤٦) ألف ريال يمني، وبلغ الانحراف المعياري للاستهلاك حوالي(٤١)ألف ريال يمني، وكان أقل استهلاك (٢٠٠٠) ريال يمني في حين كان أعلى استهلاك(٢٠٠) ألف ريال يمني. وليس غريبا أن يكون المتوسط الحسابي للاستهلاك أكبر من المتوسط الحسابي للدخل الشهري (٤٧) ألف ريال وذلك كون نسبة كبيرة من أفراد العينة يحصلون إما على دخل ثاني من خلال مزاولة عمل آخر أو أن هناك في الأسرة

من يعمل ويحصل على دخل أيضا، وبالتالي فإن متوسط الدخل الحقيقي للأسرة يفوق كثيرا متوسط الدخل الذي يحصل عليه معيل الأسرة من عمله الأساس، فضلا عن أن بعض المبحوثين لا يصرحون حقيقة بحجم الدخل الذي يحصلون عليه خوفا من الحسد، ولذلك نجد البعض يكتب رقما لدخله ولكنه يستلم بالحقيقة دخلا أكبر منه. وهذا ما لاحظه الباحث من خلال بعض الاستمارات التي أهملت ولم تدخل في التفريغ مثل الاستمارات التي كان المبحوث يترك حقل الدخل فارغا ولا يكتب فيه شيئا في حين يكتب في حقل الاستهلاك أرقاما قد تكون كبيرة، وبالتالي فكيف لرب أسرة لا يمتلك دخلا أبدا ولكنه في الوقت نفسه يستهلك آلاف الريالات؟!!

وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين يستهلكون أقل من خمسين ألف ريال حوالي (٥٦٪) ويمثلون أغلب أفراد العينة، وبلغت نسبة الذين يستهلكون أقل من مئة ألف ريال (٣٠٪) من العينة، وبلغت نسبة من يستهلكون أكثر من مئة ألف ريال (١٤٪) وهم الأقلية.

جـــدول (٨)

مثل توزيع أفراد العينة حسب فئات الاستهلاك

فئات الاستهلاك	التكرار	النسبة المئوية ٪
أقل من ٢٥,٠٠٠ ريال	٣٣	٢٤ ٪
أقل من ٥٠,٠٠٠ ريال	٤٤	٣٢ ٪
أقل من ٧٥,٠٠٠ ريال	٢٦	١٩ ٪
أقل من ١٠٠,٠٠٠ ريال	١٥	١١ ٪
أقل من ١٢٥,٠٠٠ ريال	٨	٦ ٪
أقل من ١٥٠,٠٠٠ ريال	٦	٤ ٪
أقل من ١٧٥,٠٠٠ريال	٢	٢ ٪
أقل من ٢٠٠,٠٠٠ ريال	٣	٢ ٪
المجمـــــوع	١٣٧	١٠٠ ٪

وعند استخراج الوسط الحسابي لاستهلاك المبحوثين في جوانب الحياة المتعددة تبين أن أعلى متوسط كان لاستهلاك الأسرة من المواد والسلع الغذائية والذي بلغ (٢٥,٦٠٠) ريالا،

وبلغ متوسط الاستهلاك في مجال التعليم أو رياض الأطفال (١٥,٢٢٩) ريالا، وقد بلغ متوسط استهلاك المبحوثين على القات ومستلزماته (١٣,٧٢٠) ريالا وهو متوسط يعد مرتفعا جدا مقارنة بباقي الاستهلاك على المجالات الأخرى ويحتل المرتبة الثالثة، في حين بلغ أقل متوسط للاستهلاك في مجال الاشتراك في الأندية الرياضة (٢,٦٦٦) ريالا.

وإذا أمعنا النظر في الجدول رقم (١٠) نجد أن هناك بعض المجالات التي لا يمكن الاستغناء عن الاستهلاك فيها، وتعد من الجوانب الأساسية في حياة الأسرة وأفرادها مثل المواد والسلع الغذائية وأجور التعليم أو رياض الأطفال ومصروف الجيب وبعض الأثاث المنزلي والملابس والخدمات الطبية ووسائل النقل والترفيه والسياحة وأجور الماء والكهرباء، وبالتالي لا مناص من الاستهلاك في هذه المجالات شريطة أن يكون الاستهلاك عقلانيا ومعتدلا دونما تبذير، ولكن في الوقت نفسه نجد أن بعض المجالات يعد الاستهلاك فيها نوعا من الاستهلاك المظهري بخاصة في مجال القات ومستلزماته والذي يأخذ حيزا كبيرا في اهتمام الكثير من الأفراد في المجتمع اليمني، وبالتالي يخصص جزء كبير من دخل الأفراد لهذا المجال، أو في مجال السجاير والمعسل والتنباك وكلها من العادات المضرة بصحة الإنسان وبصحة أفراد أسرته بل وحتى من يجلس بجانبه وقت تدخين السيجاير أو الشيشة أو المداعة. كما أن هناك استهلاكا في الغالب قد يكون مبالغ فيه في مجال العطور والماكياج والشامبو. إن الاستهلاك المعتدل في هذا المجال يعد إيجابيا ولكن المبالغة والإفراط في الاستهلاك في هذا المجال وحتى في غيره يعد سلبيا ويمكن أن يؤثر في ميزانية الفرد والأسرة.

جـــدول (٩)

يوضح المتوسط الحسابي للاستهلاك في مجالات الحياة المتعددة للمبحوثين

مجالات الاستهلاك	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مصروف الأسرة من المواد والسلع الغذائية	٢٥,٦٠٠	١٧,١٩٣
أجور تعليم أو رياض أطفال	١٥,٢٢٩	٢٣,٨٢٠
مصروفات القات ومستلزماته	١٣,٧٢٠	١٦,٧٥٤
مصروف جيب	٨,٦٥٦	١١,١٨٨
أثاث منزلي وأجهزة كهربائية	٦,٨٦٧	١١,٨٥

الملابس/أحذية/حقائب رجالية أو نسائية	٥,٦١٤	٦,٥٩٣
الترفيه والسياحة	٥,١٩٣	٥,٢٠٠
أجور الخدمات الطبية	٥,٠٢٧	٢,٨٩٥
أجور وسائل النقل	٤,٢٥٨	٤,٨٠٩
سجاير أو تنباك أو معسل	٣,٩٣٩	٣,٩٤٩
أجور تلفون أرضي وجوال	٣,٨١١	٣,٨٠٥
هدايا والتزامات اجتماعية	٣,٧٢٠	٣,٦٦٧
أجور خدمات الإنترنت	٣,٣٤٣	١,٥٢٤
أجور كهرباء وماء	٣,٢١٨	٤,٩٢٦
العطور/ماكياج/شامبو	٢,٩٩١	٣,٤٣٣
اشتراكات في أندية رياضية	٢,٦٦٦	٢,٨٨٦
متوسط استهلاك المبحوث لكافة الفقرات	٥٦,١٨٧	٤٠,٩٣٧

٩- العادات والتقاليد

تلعب العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية في المجتمع اليمني دورا هاما في حياة الناس، فهي مؤثرة في أنماط السلوك بمختلف أشكاله[١٩]. وتؤثر في نمط السلوك الاستهلاكي بشكل واضح، فتدفع الناس لاتباع سلوك استهلاك مظهري في الكثير من الأحيان سواء في الأوقات الاعتيادية أو في المناسبات الشخصية والعامة.

فقد اتفق غالبية المبحوثين وبنسبة تصل إلى(٨٣٪) على أن الادخار صفة يجب أن يتحلى بها كل إنسان، وأن القرش الأبيض ينفع باليوم الأسود (٨٦٪) من العينة، إلا أن تدني الوعي بأهمية الادخار يسهم في زيادة الاستهلاك المظهري كما يرى أغلب أفراد العينة(٦٨٪)، كما أن الالتزامات والعلاقات الاجتماعية تسبب زيادة المصاريف للمبحوثين وبنسبة(٥٧٪) من العينة، فضلا عن أن الاستهلاك المظهري يحفظ للإنسان مكانة مرتفعة في المجتمع حيث اتفق مع هذا القول حوالي(٧١٪)من العينة، وأن إقامة حفلات الأعراس في الصالات أصبح يستخدم للمباهاة والتفاخر بين الناس بنسبة(٧١٪) من العينة، وأن إقامة الحفلات المكلفة ماديا من

أجل الحفاظ على المكانة الاجتماعية وبنسبة (٥٠٪) من العينة، ومن ثم يمكن القول إن وظيفة الاستهلاك ليس ما يقدمه للناس من منفعة وإشباع لحاجات أساسية وإنما يقوم بوظيفة مظهرية، فاقتناء الحاجات والسلع ليس للانتفاع منها فقط وإنما للظهور الاجتماعي ولاكتساب المكانة الاجتماعية أو الحفاظ عليها، وذلك يتسق مع ما قال به روبرت ميرتون في مجال الوظيفة الظاهرة والوظيفة الكامنة في النظرية الوظيفية، كما يتفق مع ما جاء به ثورشتيان فبلن في كتابه حول نظرية الطبقة المترفة من أن الاستهلاك ليس دليلا على الثراء فقط إنما يصبح من علامات الشرف والمكانة الاجتماعية[٢٠]، وإن كان فبلن قصر هذا التعميم على ما كان يسميه بـ(الرجل المهذب) الطبقة المترفة، إلا أننا نجد أن الكثير من أنماط السلوك الاستهلاكي التي يتبناها أبناء الطبقة المترفة يتم تقليدها من قبل باقي فئات المجتمع، حيث أن أغلب الناس يقيمون حفلات الأعراس أو مراسم العزاء في القاعات الكبيرة تقليدا للفئات المرفهة وبنسبة تصل إلى(٥٥٪)من العينة.

ويزداد استهلاك الأفراد والأسر في المناسبات العامة والشخصية فمثلا في أيام رمضان المبارك والأعياد والمناسبات الشخصية كالزواج أو الوفاة يزداد الاستهلاك بشكل كبير، ويرى أغلب المبحوثين وبنسبة (٧٤٪)أن أسرهم تستهلك المواد الغذائية في رمضان والأعياد أكثر من الأيام الاعتيادية، وأن الاستهلاك في المناسبات الشخصية كالأعراس والوفاة يكون أكبر منه في الأيام الاعتيادية وبنسبة(٨٣٪)من العينة، وكل ذلك الاهتمام بالاستهلاك سواء في الأيام الاعتيادية أو في المناسبات المتعددة إنما يعكس مدى تأثر أغلب أفراد العينة بالعادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية وانصياعهم الكبير لها[٢١].

١٠- ملخص لأهم النتائج

١- الرجال أكثر استهلاكا من النساء بسبب إعالتهم للنسبة الغالبة من الأسر في العينة وبسبب انتشار عادة تخزين القات اليومية بينهم أكثر من انتشارها بين النساء.

٢- وجود علاقة ارتباط ضعيف بين العمر من ناحية ومجموع استهلاك المبحوث من ناحية أخرى. بمعنى أن العمر له تأثير محدود في حجم استهلاك المبحوث.

٣- وجود علاقة ارتباط ضعيف جداً بين المستوى الدراسي من جهة وبين مجموع استهلاك المبحوث من جهة ثانية. مما يشير إلى أن المستوى الدراسي يؤثر في مهنة المبحوث ومن ثم يؤثر بالدخل الذي يحصل عليه مما يزيد من قدرته الشرائية ومن ثم حجم استهلاكه.

٤- وجود فرق معنوي بين المهن التي يزاولها أفراد العينة وبين حجم ما يستهلكونه من سلع

وخدمات. بمعنى أن بعض المهن أكثر استهلاكا من بعضها الآخر.

٥- وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة بين مستوى الدخل وبين حجم الاستهلاك الكلي للمبحوث. وهذا ما يشير إلى وجود تأثير للدخل في حجم استهلاك المبحوث.

٦- ليس هناك فرق معنوي بين العازب والمتزوج أو المتزوج أكثر من مرة أو المطلق أو الأرمل في مجال مجموع الاستهلاك الكلي. مع وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين الحالة الزوجية ومجموع الاستهلاك الكلي.

٧- هناك علاقة ارتباط إيجابية (طردية) ضعيفة بين متوسط حجم الأسرة من جهة وبين حجم الاستهلاك الكلي لها. وهذا يعني أن الأسر الأكبر حجما تكون في الغالب أكثر استهلاكاً.

٨- ارتفاع متوسط استهلاك المبحوثين في مجال القات ومستلزماته للدرجة التي احتل فيها المرتبة الثالثة في متوسط استهلاك أفراد العينة بعد مصروفات الأسرة من المواد الغذائية وما تستهلكه في مجال التعليم ورياض الأطفال.

٩- يحقق الاستهلاك وظيفة ظاهرة مقصودة وهي الانتفاع بالسلع والحاجات فضلا عن تحقيقه لوظيفة مستترة أو خفية وهي الحصول على المكانة الاجتماعية أو الحفاظ عليها.

١٠- تلعب العادات والتقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية دورا كبيرا في التأثير على أنماط السلوك الاستهلاكي المظهري فتزيد منه ، سواء في الأيام الاعتيادية أو في المناسبات العامة أو الخاصة.

المصادر والهوامش

١) للاطلاع على المزيد يمكن الرجوع إلى:

- وفاء حسين الزمر، أثر العوامل الاجتماعية على نمط الاستهلاك، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة،١٩٧٢.
- ذيب بن محمد الدوسري، العوامل الاجتماعية المؤثرة على السلوك الاستهلاكي للأسرة السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦م.
- خالد فياض، ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي، بحث منشور على شبكة الإنترنت الرابط(http://www.swmsa.com/modules.php?name=News&file=article&sid=2264).

٢) الدكتور سامي بن عبد العزيز الدامغ، التعدد المنهجي أنواعه ومدى ملاءمته للبحوث الاجتماعية، بحث منشور على شبكة الإنترنت الرابط:/http://faculty.ksu.edu.sa/aldamigh/Published%20Papers/التعدد%20المنهجي.doc

٣) د. علي عبد الرازق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي: الأسس والإستراتيجيات، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،٢٠٠٨م، ص٢٨٩.

٤) د. إحسان محمد الحسن والدكتور عبد المنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨١م، ص ٨٨.

٥) د/ إحسان محمد الحسن، د/ عبد المنعم الحسني، المصدر السابق، ص ٦٤.

٦) د. عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١م، ص ١٤٩- ١٨٤.

٧) د. عبد الباسط عبد المعطي، المصدر السابق ١٠٩-١١٢.

٨) د/ابراهيم عيسى عثمان، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨م ص ٦٤-٧١.

٩) ثورشتاين فبلن، نظرية الطبقة المترفة، ترجمة محمد محمد موسى، الدار المصرية للتأليف والنشر بدون تاريخ.

١٠) المصدر السابق، ص ٧١.

١١) د. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت مكتبة لبنان، ١٩٨٤م.ص ٣٧٩-٣٨٠.

١٢) د. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص٤١٠.

١٣) للمزيد ارجع إلى:

- ابن منظور، لسان العرب، باب هلك.
- مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، باب هلك.

١٤) سوزان لي – أبجدية علم الاقتصاد، ترجمة خضر نصار، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨م، ص ٤٢.

١٥) د. أحمد زكي بدوي – معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، القاهرة ،١٩٨٤م، ص ٤٩.

١٦) د. راشد البراوي– الموسوعة الاقتصادية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ص٥٦.

١٧) محمود عبد الحميد حسين، بعض العوامل الاقتصادية المؤثرة على اتجاهات المستهلك السعودي، مجلة شؤون اجتماعية/ العدد التاسع والعشرون، ص١٩٣.

١٨) الدولار الأمريكي يعادل حوالي (٢١٥) ريال يمني حسب سعر العملة في السوق بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٥م.

١٩) عبد الرزاق محمود الهيتي، دور القيم والعادات السلبية في إعاقة التنمية الاجتماعية، مجلة كلية الآداب/جامعة صنعاء، اليمن، العدد (٢٩) ، ٢٠٠٦م، ص١٥-١٨.

٢٠) ثورشتاين فبلن، مصدر سابق، ص٥٢.

٢١) إنعام عبد الجواد، النسق القيمي في الريف المصري: قيم الإنتاج والاستهلاك، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،١٩٩٨م.

*****